مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ثورة المعلومات والاتصال ومسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية

أ. سليم عاشور

جامعة الحاج لخضر/ باتنة - الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة محل البحث عن دراسة العلاقة الترابطية بين ثورة المعلومات والاتصالات من جهة، والتحول الديمقراطي من جهة أخرى، ويتفرع عن هذا الهدف العام جملة أهداف تتحدد في زاوية التأثير الذي تمارسه أبرز مظاهر ثورة الاتصالات والمعلومات، (القنوات الفضائية، الشبكة العنكبوتية،..) في تشكل الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان...الخ، التي تؤدي في النهاية إلى الوصول إلى الديمقراطية أو بناء أنظمة ديمقراطية في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: ثورة المعلومات والاتصالات، الديمقراطية، التحول الديمقراطي، المنطقة العربية

مقدمة:

تعد ثورة المعلومات والاتصالات من أهم تجليات ظاهرة العولمة التي تنامت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، ومن أبرز سماتها أنها عابرة لحدود الدول، إذ يصعب على أية دولة حاليا أن تمنع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من خارج حدودها، من خلال شبكة الانترنت والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية ...الخ.

ومن المؤكد أن لثورة المعلومات والاتصالات تأثيراتها – القائمة والمحتملة- في سيادة الدولة بمعناها التقليدي، وكذلك على السياسات الوطنية للدول، حيث بدأت تنعكس على ديناميات العملية السياسية، والسلوك السياسي في العديد من دول العالم، إذ أصبحت بعض وسائل هذه الثورة تستخدم على نطاق واسع في عمليات الدعاية الانتخابية والاتصال بالمواطنين، وإجراء استطلاعات الرأي...الخ ، الأمر الذي يؤثر بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في أدوار المؤسسات السياسية.

وتعد قضية التحول الديمقراطي من القضايا المهمة التي ارتبطت بالتحولات العالمية الجديدة بصفة عامة، وثورة الاتصالات والمعلومات بصفة خاصة، حيث تصاحبت هذه التحولات دعوة عالمية لاحترام الديمقراطية، وإقرارها في مختلف دول العالم عامة، والمنطقة العربية خاصة، وخلقت هذه التحولات مجموعة من الآليات الجديدة لفرض الديمقراطية، لذلك كانت الإشكالية على النحو الآتي:كيف أثرت ثورة المعلومات والاتصالات على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية؟ هذه الإشكالية تمخضت عنها مجموعة من التساؤلات الجزئية تجلت في: ما المقصود بثورة المعلومات والاتصالات والتحول الديمقراطي؟ وما هي معالم تأثير هذه الثورة على مسار التحول الديمقراطي بالمنطقة العربية؟ وما موقع التغيير السياسي الجديد بالمنطقة العربية منها؟ ولقد تم صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي: كلما زاد تأثير ثورة المعلومات والاتصالات كلما ساهم في إقامة تحول ديمقراطي بالمنطقة العربية والعكس.

وسيتم معالجة هذا الموضوع من خلال العناصر التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- ثورة المعلومات والاتصالات.

2- الديمقراطية والتحول الديمقراطي.

ثانيا:معالم تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

1- الاتجاه المؤيد

2- الاتجاه المعارض

ثالثا-التغيير السياسي الجديد في المنطقة العربية وثورة المعلومات والاتصالات.

1- سماتالتغييرفيالمنطقةالعربية

2- الشباب العربي ودوره في التغيير

3- الشباب العربي وظروف التغيير

خاتمة

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- ثورة المعلومات والاتصالات:

أ. تعريف ثورة المعلومات والاتصالات: تستخدم لفظة ثورة لكل تغيير أوتعديل في المجالات كافة فكل تغيير يتناول البناء الشكلي (Form) أو الجوهر (essential) يطلق عليه ثورة، انطلاقا من العلاقة

التفاعلية بين التغيير (Change) والتحول (Transformation) ومن هنا فالحديث عن ثورة المعلومات يشير إلى تغيير أو انقطاع كيفي في التكنولوجيا في الآفاق المتاحة.[1]

وهناك من يرى أن عمق هذه الثورة شبيه بالتحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وهو تحول جوهري وتغيير في نمط الإنتاج المادي والفكري، والتحول في البنى الأساسية في المجتمع.

لهذا لم يتفق الباحثون على تسمية واحدة للانقلاب الثوري في الاتصالات والمواصلات الذي اجتاح عالمنا الحالي، فالأستاذ ألفن هايدي توفلر (Heidi A.Toffler) يسميها الموجة الثالثة، ويعني بهذا مجتمع المعلومات (Information Society) في العلاقات الإنسانية.

أما ولتر بريستون فيرى أنها:" مجموعة تغييرات تحدثها تقنية المعلومات، وأهم تغييرين أثناء هذين النوعين من التقنية، ومن المستحيل أن يحدد أين تتوقف الاتصالات وأين تبدأ أعمال الكمبيوتر".[2]

ويعرف مارتن لوفلهول(Martin Loffelhol) مجتمع المعلومات والمعرفة بأنه:" يمثل تلك التحولات الاقتصادية الناتجة عن تكنولوجيات الاتصال والمعلومات القائمة على أساس المعرفة".

أما الأستاذ الكسندر روبناغل (Robengel Alexander) فيعرفه:" بالمجتمع الذي نقل العديد من وظائفه الاجتماعية إلى دائرة التكنولوجيا الاتصال والمعلومات".[3]

وبدوره يرى محمد فتحي عبد الهادي أنها:" ليست ثورة معلومات وإنما نحن نعيش مجتمع معلومات وهو مجتمع غير واضح المعالم بشكل تام لأنه مفهوم يرى التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع حيث المعلومات - في أكثر أشكالها اتساعا و تنوعا- هي القوة الدافعة والمسيطرة"[4].

فيما يذهب حسن عماد مكاوي إلى القول:" بمصطلح تفجير المعلومات Explosion (Information) ويعني به:" اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات ليشمل مجالات النشاط الإنساني كافة، بحيث يتم تحويل إنتاج المعلومات إلى صناعة أصبح لها سوق كبيرة لا يختلف كثيرا عن أسواق البترول أو الذهب".[5]

وأخيرا يطلق محي محمد سعد على ثورة المعلومات تسمية عصر المعلومات ومن وجهة نظره فإن العالم يشهد تحولا في عنصري الزمان والمكان مما يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.[6]

ب. تطور ثورة المعلومات والاتصالات: يذهب الأستاذ "السيد يسين" إلى أن هناك إجماعا بين الباحثين على أن الإنسانية تنتقل في الوقت الراهن إلى طور حضاري جديد بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات الكبرى.[7]

وفي إطار محاولات الرصد التاريخي لبدايات هذه الثورة يذهب الأستاذ حسن حنفي إلى أن ثورة الاتصالات والمعلومات نشأت في المجتمعات الغربية الحديثة التي كانت نشأتها منذ بداية النهضة

الأوروبية، بناء على دوافع السيطرة والغزو بعد اكتشاف العالم الجديد في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، والسيطرة على البحار، ثم الرغبة في الاستيلاء على العالم القديم في إفريقيا وآسيا.[8]

وشهدت تقنيات الاتصال منذ بداية الحرب العالمية الثانية فترة نمو لم يسبق لها مثيل في التاريخ وحققت ميادين الاتصال تطورا في مجالات تطبيقها، فاق ما توقعه الخبراء أنفسهم وأكثر السمات بروزا في تقنيات الاتصال تتمثل في حركة الاندماج بين ميادين الاتصال المختلفة والاختفاء التدريجي للحدود.

ويجسد هذا الاندماج بين ميادين الاتصال، ذلك التحول العالمي الذي يعكس مرحلة جديدة من التطور التقني في وسائل الاتصال والمعلومات، حيث امتزجت فيه نتائج ثلاث ثورات وخلاصتها وهي:

- **ثورة وسائل الاتصال:** والتي تتمثل في تكنولوجيات الاتصال الحديثة، والتي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالهاتف...الخ، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
- **ثورة المعلومات:** والتي تمثل ذلك الانفجار المعرفي الضخم وذلك الكم الهائل من المعرفة في مختلف التخصصات واللغات والذي تمت السيطرة عليه من خلال تكنولوجيات المعلومات.
- **ثورة الحاسبات الالكترونية**: والتي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها[9]، وتمثل شبكة الانترنت جوهر ذلك الامتزاج، حيث يتم تخزين معلومات واردة من 21 ألف شبكة معلومات بشكل منظم يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم وذلك من خلال الحاسبات الالكترونية، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف الهاتف والأقمار الصناعية في توصيلها للمستخدم، وفي ظل هذا النظام تعد الانترنت أداة الاتصال الأساسية.[10]

وفي ظل هذا الاندماج بين ميادين الاتصال وآلياته، يؤكد عدد من الباحثين على صعوبة الفصل بين تكنولوجية الاتصال وتكنولوجية المعلومات، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصالات، فترابطت شبكة الاتصال مع شبكة المعلومات وهوما يمكن ملاحظته في حياتنا اليومية، ويتم التعبيرعن هذا التداخل بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بمصطلح Compunction ويترجمه عدد من الباحثين إلى العربية بالمعلواتصالية[11].

وتقف وراء ثورة الاتصالات والمعلومات عوامل عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

-**العامل التقني:** المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجية الكمبيوتر عتاده وبرمجياته وتكنولوجيا الاتصالات[12].

-**العامل الاقتصادي:** المتمثل في عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من سرعة حركة السلع ورأس المال وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات.[13]

-**العامل السياسي:** المتمثل في تزايد استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات من قبل القوى السياسية بهدف إحكام قبضتها على سير الأمور والمحافظة على استقرار موازين القوى في عالم شديد الاضطراب زاخر بالصراعات والتناقضات.

ولقد تداخلت هذه العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية بصورة غير مسبوقة وأدت إلى بروز هذه الثورة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي خلقت تحولا عالميا يتمثل في أن العالم يعيش في عصر المعلومات نتيجة لسرعة، وتزايد المعلومات التي تنساب حول العالم كله، من خلال وسائل الاتصال مما أدى إلى اتصال وثيق يربط بين مناطق العالم كلها مع بعضها البعض، ولقد دفع ذلك عددا من الباحثين نحو التدشين لأطروحة نظرية جديدة ألا وهي مجتمع المعلومات (Information) Society، وذلك من خلال أن مجتمع المعلومات هذا يأتي بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها، فلقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة وبعدها تكنولوجيا الصناعة ثم وصلت أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات، والتي من خلالها يستمد مجتمع المعلومات سماته.[14]

ج. سمات مجتمع المعلومات:أشار الأستاذ جورج سكمنت(Jorge Schement) إلى أن هناك ستة خصائص لمجتمع المعلومات وهي:

- المادية المعلوماتية، وتبادل المعلومات كما كانت سلطة اقتصادية.
- الثورة العاملة الكبيرة في المجالات والأنشطة المتعلقة بالمعلومات.
- الترابط و التفاعل بين الأفراد والمؤسسات المعلوماتية.
- المكانة الاجتماعية الخاصة للمعرفة العلمية.
- البنية الاجتماعية التي تتضمن وسائل اتصالية ومعلوماتية متعددة.
- التكنولوجية المعلوماتية الواسعة الانتشار.[15]

د. **عناصر مجتمع المعلومات:** التي تستند إلى العناصر التالية:

- المعلوماتية والاتصالات.
- ثورة العقول الالكترونية ويرتبط بالعنصر الأول فهو نتاج الثورة العلمية الثالثة وأدائها في التطوير.
- الهندسة الوراثية أو ما يسمى بعضهم بثورة التكنولوجية الحيوية، التي بدأت بعلم أحياء الخلية في النبات والحيوان.[16]

ويورد الدكتور نبيل علي أن هناك ستة عناصر تمثل روافد لثورة المعلومات هي:[17]

- تكنولوجيا عتاد الكمبيوتر وتتكون من عدة عناصر هي وحدة المعالجة المركزية، وحدة الذاكرة وسائل تخزين البيانات وملخصات الإدخال والإخراج.
- التحكم الآلي وتتكون عناصره من التحكم من منظور معلوماتي والروبوت.
- تكنولوجيا الاتصالات.
- البرمجيات.
- هندسة المعرفة.

أما سعد غالب ياسين فيري أن عناصر ثورة المعلومات تشكل منظومة ثلاثية الأبعاد تتكون من العتاد، والبرمجيات والموارد المعرفية إضافة إلى منظومتين فرعيتين هما منظومة إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعرفة.[18]

2- الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

أ. **الديمقراطية:** تعود الجذور التاريخية لمصطلح الديمقراطية إلى الحضارة اليونانية، وبالتالي فهي مصطلح يوناني مكون من مقطعين (Démos) ومعناه الشعب، و(Crates) ومعناه حكم أو سلطة، وتعني الحكم بواسطة الشعب للشعب، ويعد هذا هو المعنى المثالي للديمقراطية.[19] وقد تعددت تعريفات الديمقراطية على النحو التالي:

- **الديمقراطية كنظام للحكم:** يذهب الأستاذ ألبرت ويل (Albert Weal إلى أن الديمقراطية هي نظام للحكم، يعتمد في اتخاذ القرارات المهمة حول المسائل القانونية والسياسية في داخل الدولة، على الرأي العام الذي يقوم المواطنون بالتعبير عنه رسميا في المجتمع سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم غير مباشرة فيإطار تتساوى فيه الحقوق السياسية.[20]

أما الأستاذ محمد كامل الخطيب الذي يذهب إلى أن: "الديمقراطية نظام للحكم يعني الاحتكام إلى البشر في شؤون الحكم وتداول السلطة".[21]

أما ميشيل ساورد(MichealSaward) فيذهب إلى أن: "الديمقراطية هو نظام حكم يعتمد عليه في رسم السياسة العامة وتنفيذها من خلال الإدارة المعبرة، والحرة لجميع فئات الشعب من خلال المساواة في الحقوق والواجبات".[22]

مما سبق يمكن الإشارة إلى أن الديمقراطية بوصفها نظاما للحكم تقوم على عدد من المبادئ أهمها:

- المشاركة السياسية الواسعة لأفراد المجتمع في صناعة القرار السياسي.
- المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات السياسية.
- الحرية وهي تعبير عن قدرة الإنسان في التعبير عن ذاته ووجوده.
- الصفة التمثيلية لكل من يشغل منصبا في نظام الحكم.

- **الديمقراطية كأسلوب للحياة:** وفي إطار هذا الاتجاه يؤكد محمد عاطف غيث على أن:" الديمقراطية مصطلح يشير إلى طريقة في الحياة تجعل كل فرد يعتقد أن لديه فرصة متساوية للمشاركة بحرية كاملة في قيم المجتمع، وتحقيقه لأهدافه العليا".[23]

ويذهب الأستاذ بسام الطيبي إلى أن: "الديمقراطية أسلوب للحياة داخل المجتمعات يتم من خلاله صياغة نظام معين للعلاقات الاجتماعية القائمة على أساس المشاركة".[24]

أما الأستاذ شوقي جلال الذي يرى أن:" اعتبار الديمقراطية نظاما للحكم فقط يعد تفريغ للديمقراطية من تاريخها، وشموليتها لمجموعة أنشطة المجتمع، حيث أن الديمقراطية هي ثقافة أو آلية اجتماعية أو هي أداة المجتمع المعنوية المتلاحمة مع وجوده المادي في تعامله مع الواقع".[25]

وكرد توفيقي لكلا التيارين يعبر الأستاذ ماكيفر (R Maciver) عن ذلك بقوله: "إننا لا نعرف الديمقراطية بروحها عندما تكون شكلا أو نظاما للحكم، ولكن الناس قد ناضلوا للحصول على الديمقراطية من أجل هذا الشكل ولكن من أجل طريقة الحياة التي تدعم وتعزز الديمقراطية".[26]

- **التحول الديمقراطي:** يعني الترتيب المؤسسي الذي يحصل بموجبه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار السياسي من خلال ممارسات انتخابية حرة ونزيهة وتنافسية ودورية يتنافس فيه المرشحون على أصوات الناخبين هذا يعكس بطبيعة الحال المشاركة للأفراد، ودور التعددية السياسية في تشكيل وممارسة الحكم.[27]

كما أن التحول أوالانتقال الديمقراطي هو قيام ثقافة سياسية جديدة لدى مختلف فواعل وديناميات العملية السياسية (سلطة – معارضة) تسمح ببناء وعي جديد في المجال السياسي وبعلاقات السلطة داخل المجتمع، وتظهر هذه الثقافة من خلال تصور العملية السياسية بوصفها منافسة اجتماعية سلمية، تسودها مبادئ التوافق والتراضي كقاعدة للصراع والتنافس السياسي بين مختلف الأطراف، والتنازل عن الميول لاحتكار السلطة والتفرد بالقرار كضرورة لمراعاة مصالح الأطراف الأخرى في العملية السياسية، أي مراجعة التقاليد التسلطية والشمولية، والتحلي بقيم العدالة في توزيع السلطة.[28]

وعليه فإن التحول الديمقراطي هو عبارة عن التحولات في الممارسة للسلطة التي تصبح مفتوحة أمام التداول، وقيام المعارضة الذي يصبح حقا للأفراد والتكوينات السياسية المختلفة وتنمية وتفعيل الديناميات السياسية واعتماد الانتخابات والتصويت كآلية للتغيير وإعلاء القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة السياسية وتقديس الحق في حرية الرأي والتعبير أو هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، الناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير.[29]

وتمر عملية التحول الديمقراطي بأربعة مراحل هي:[30]

- مرحلة اتخاذ القرار بالتحول إلى النظام الديمقراطي.
- مرحلة الاستعداد للتحول من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.
- مرحلة البدء الفعلي بالتحول الديمقراطي.
- مرحلة النضج والترسيخ الفعلي للتحول الديمقراطي.

ثانيا: معالم تأثير ثورة المعلومات والاتصالات على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية:

1- **الاتجاه المؤيد:** قد استند ذلك على الأسباب التالية:

- أنها تنهي احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات والذي يعتبر أحد الدعامات الأساسية لممارساتها السلطوية، فالمؤكد أن قدرة هذه النظم على فرض الرقابة على حرية الرأي والتعبير والتحكم في مصادر المعلومات، تتآكل بشكل متسارع في ظل تمدد ثورة المعلومات والاتصالات.
- أن ثورة المعلومات والاتصالات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين العرب وتخلق تطلعات جديدة لديهم، حيث تنقل لهم صورا عن أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل، ليس في

عالم الشمال فقط، بل في دول من الجنوب أيضا. وإذا ما استمر عجز الحكومات العربية عن تلبية تطلعات مواطنيها، فإن هذا يسهم في زيادة حالة الشعور بالحرمان النسبي لدى قطاعات كبير منهم، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انخراطهم في أشكال من الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي تؤثر سلبا في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- أن هذه الثورة تشكل دعما لقوى وتنظيمات المجتمع المدني والمعارضة السياسية، حيث تستطيع هذه التنظيمات التواصل مع العالم الخارجي بيسر وسهولة وبعيدا عن رقابة الدولة، كما تستطيع تعبئة نوع من التأييد الدولي بشأن بعض المطالب المشروعة، وكذلك حشد ضغط دولي بشأن أي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يمكن أن ترتكبها النظم الحاكمة. وبمعنى آخر، فإن ثورة المعلومات والاتصالات جعلت قدرة نظم الحكم على إخفاء ممارستها السلطوية والاستبدادية أمرا صعبا جدا، إن لم يكن مستحيلا، وهو ما يجعل الحكام يترددون في ارتكاب ممارسات من شأنها تشويه صورتهم في الخارج أو خلق حملات دولية مضادة لهم، كما أنه في ظل معطيات العولمة تتآكل قدرة النظم الحاكمة على الاستمرار في تجاهل المطالب المشروعة للفئات المهنية والأقليات، وهكذا، فإن ثورة المعلومات والاتصالات تجعل النظم العربية أكثر انكشافا لضغوط وتأثيرات نابعة من البيئة الخارجية.[31]

- تلقى ثورة المعلومات والاتصالات بتداعياتها على العملية السياسية وذلك من خلال عنصرين هما:

- تدعيم معايير الاتصال من أعلى إلى أسفل في إطار العملية السياسية، وذلك من خلال تدعيم التواصل والحوار بين القادة السياسيين والجمهور، بالاعتماد على الآليات والتقنيات الحديثة للاتصال التي تقدمها ثورة الاتصالات والمعلومات.
- خلق علاقات اتصال سياسي أفقي بين أفراد ومجموعات ومجتمعات مختلفة، مما يعمل على زيادة التعرف على الخبرات السياسية للمجتمعات الأخرى، وهذا الاتصال الأفقي الذي توفره وسائل الاتصال الحديثة يساهم حسب الأستاذ حسنين توفيق إبراهيم في نقل الخبرات والأفكار السياسية من مجتمع لآخر وإمكانية الاستفادة منها.[32]

- أن ثورة المعلومات والاتصالات تسمح بنشر القيم والأفكار والممارسات الديمقراطية عبر الحدود، وهو ما يسميه البعض بأثر العدوى، ويزداد هذا الأثر في ظل موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، والتي تعود بداياتها إلى منتصف السبعينيات، وقد امتدت لتشمل العديد من

دول العالم في جنوب أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا ، فضلا عن بعض البلدان الإفريقية جنوب الصحراء. وبغض النظر عن المشكلات والتحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة، فالمؤكد أن هذه الموجة من التحول الديمقراطي قد كرست شرعية الديمقراطية كنظام للحكم على الصعيد العالمي.

- مع ثورة المعلومات والاتصالات اتسعت حقوق المواطن، ولم يعد بوسع الدولة الحد منها حتى لو لم تعترف رسميا بهذه الحقوق، لأن هذا التجاوز المعلوماتي لحدود الدولة أسهم في إعادة تنظيم الشعوب وترابطها بعضها ببعض بأساليب الكترونية، وليس بالجوار الجغرافي، وليس بالثقافة الوطنية القومية الواحدة فقط، وهذا طرح إشكالية الأمن القومي، والذي يتعرض للاختراق في ظل هذه الثورة، وهنا يمكن التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل إشكالية العلاقة بين تزايد معرفة الأفراد لمختلف الحقائق المرتبطة بالقضايا الاجتماعية المختلفة لمجتمعهم، والأمن القومي هو التزام نظم الحكم بقواعد الممارسة الديمقراطية، والسعي نحو تعميقها وتقوية كل مؤسسات المجتمع السياسي خاصة والمجتمع المدني بصفة عامة.[33]

- هناك اتفاق بين عدد من الباحثين على أن ثورة المعلومات والاتصالات تمثل تدعيما للديمقراطية وثقافتها داخل المجتمعات، وهذا التدعيم يتضمن تدعيما على مستوى المفهوم والممارسة على حد سواء، ذلك من خلال ما تمتلكه هذه الثورة من آليات وتقنيات توفر مناخا ملائما لنمو الأفكار الديمقراطية، وتدعيم الشفافية السياسية المؤيدة لها، إضافة إلى أنها تساهم في خلق أنماط جديدة ومسيرة للمشاركة السياسية، وهناك يطرح أنتوني جيدنز(AnthonyGiddens) أنماط جديدة للديمقراطية والمشاركة ويطلق عليها أحيانا الديمقراطية التشاركية، وأحيانا ديمقراطية الحوار، كما أن تطور تكنولوجيا الاتصالات يخلق فرصا جديدة لتنشيط وتحفيز نمو مؤسسات المجتمع المدني بحيث يمكن في الوقت الراهن لأصغر جماعة أو منظمة داخل أي مجتمع نشر رسالتها و مبادئها وأهدافها وتعريف الناس بها، والدعوة لمبادئها و جمع التمويل وتطوير الأفكار عبر العالم كله، وليس فقط في حدود المجتمع المحلي.[34]

- إذا كانت ثورة الاتصالات والمعلومات تلقي بتداعيات إيجابية على عمليات التحول الديمقراطي، فإن ذلك يتوقف على التفاعل الإيجابي مع تداعيات هذه الثورة لأنه من الممكن أن يتم تسخير آليات هذه الثورة من قبل النظام الحاكم في تدعيم سلطته في مواجهة الفرد، كما أنه من الممكن أن تعتمد الدولة على هذه الثورة في تزييف وعي المواطنين من خلال ما تثبته من معلومات لهم.[35]

2- **الاتجاه المعارض:** يرى هذا الاتجاه أن هذا التأثير يبقى محكوما بعوامل عديدة تتمثل في ارتفاع معدل الأمية، حيث يتجاوز 50 % في العديد من الدول العربية، ومحدودية انتشار الوسائل الحديثة لثورة المعلومات والاتصالات في الوطن العربي، وبخاصة في ما يتعلق بعدد مواقع الانترنت وعدد مستخدميه منسوبة إلى إجمالي عدد السكان، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام 2002 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ودراسات أخرى، أن الوطن العربي يأتي بصفة عامة ضمن أقل مناطق العالم من حيث عدد مواقع الانترنت وعدد مستخدمي الشبكة، فعلى رغم أن العرب يشكلون نحو 5 % من إجمالي سكان العالم، إلا أن نسبة مستخدمي شبكة الانترنت من العرب لا تتجاوز 0.5 % من إجمالي مستخدمي الشبكة.

كما أكدت دراسة أخرى، بعد تمحيص عدة تقارير دولية بشأن هذا الموضوع، أن نسبة مستخدمي الإنترنت وصلت في عام 2000 إلى نحو 6 % من إجمالي عدد سكان الوطن العربي، بينما بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة 54 % من إجمالي عدد السكان....الخ، وهذا الواقع يؤكد حقيقة ما يعرف بالفجوة الرقمية التي تعانيها الدول العربية بدرجات متفاوتة في الوقت الراهن. وبغض النظر عن أسباب هذه الفجوة، فالمؤكد أنه باستثناء دول عربية قليلة يعتبر استخدام الأطباق الهوائية قاصرا على فئات اجتماعية محدودة في العديد من البلدان العربية، وبخاصة البلدان التي تتسم بزيادة عدد سكانها وارتفاع معدلات الفقر فيها.[36]

وقد ارتبط دخول الانترنت إلى معظم الدول العربية بتخوفات عامة من تأثير البيئة المفتوحة والحريات غير المحدودة على الثقافة والقيم التقليدية للمجتمع، ارتبط بذلك أيضا إمكانية استخدام الجماعات السياسية خارج نطاق الشرعية للإنترنت كمنبر للتعبير عن آرائها وحشد التأييد الشعبي لها.

وتتبنى الدول العربية درجات متفاوتة من تقييد الاتصال بالانترنت من خلال وسيط بين المشتركين بالخدمة (proxy server) يمنع تلقائيا الاتصال بالمواقع غير المرغوب فيها.

وتواجه المملكة السعودية باعتبارها أرض الأماكن الإسلامية المقدسة، وميراث من الثقافة التقليدية مشكلة كبيرة في إمكانية تناقض الحريات التي تتيحها الانترنت مع هذه الطبيعة الحساسة للمملكة، ولذلك قيدت السعودية الاتصال بالانترنت من خلال (fire Wall) تستطيع من خلالها إعاقة الاتصال بالمواقع غير المرغوبة لأسباب دينية أو سياسية، بينما تلجأ معظم دول الخليج لإجراءات تقييدية أقل صرامة من خلال (proxy server).

ولذلك تثار بعض المخاوف من قيام السلطات في الدول العربية التي تستخدم إجراءات تقييدية صارمة يحصر المواقع المرغوب فيها والسماح للمواطنين بالاطلاع عليها، بدلا من حصر المواقع غير المرغوب فيها ومنعها.[37]

ونظرا إلى أن الاستفادة من ثورة المعلومات ولاتصالات عبر شبكة الانترنت تتطلب معرفة باللغة الانجليزية والحاسب الآلي، فضلا عن توافر المقدرة المالية لشراء كمبيوتر ودفع تكاليف الحصول على الخدمة، فإن استخدام الإنترنت لا يزال استخداما نخبويا في معظم أقطار الوطن العربي. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أكدت بعض الدراسات المتخصصة التي سعت إلى اختبار المقولة الشائعة بشأن التحديات التي يشكلها الانترنت للنظم التسلطية وشبه التسلطية من منظور مقارن، فقد أكدت أن النظم المعنية حاولت، وتحاول، من خلال أساليب عديدة الحد من التأثيرات المحتملة. ومن هذه الأساليب استخدام الإنترنت من خلال أساليب ووسائل إدارية ومالية ، وفلترة مواقع الشبكة.....الخ[38]

ثالثا .التغيير السياسي الجديد في المنطقة العربية وثورة المعلومات والاتصالات:شهدت المنطقة العربية تغيير العديد من النظم السياسية التي تحكم منذ فترات زمنية طويلة. فقد شهدت مصر وتونس تغييراً سلمياً لأنظمتها الحاكمة، بينما تشهد دولأخرى، مثل سوريا، مقاومة عنيفة من قبل النظم الحاكمة ضد القوى المطالبة بالتغيير، فيما شهدت ليبياأول تغيير عنفي داخلي بمساعدة عسكرية جبارة خارجية للقوى المطالبة بالتغيير، هذا بالإضافة إلى الحراك الشعبي الذي حصل ولا يزال منذ بداية عام2011 للمطالبة بالتغيير في معظم الدول العربية.

1- سمات التغيير في المنطقة العربية :إن من أهم نتائج طول الفترة الزمنية في الحكم هو الجمود وعدم المقدرة على الاستجابة للمطالب الداخلية الداعية إلى إجراء إصلاحات سياسية جذرية. وبما أن نظم الحكم العربية تحكم منذ أمد بعيد، فقد اتسم عملية التغيير فيها بمجموعة سمات خاصة،يمكن إجمالها في:

- لعب الإعلام دوراً كبيراً في عرض الاحتجاجات وتعزيز شرعيتها.

- لقد وفرت وسائل ثورة الاتصالات والمعلومات للشعوب المقهورة فرصا تاريخية لإدراك الحرية والخلاص وبوسائل تتجاوز قدرة النظم المستبدة على كشف طبيعتها أو مستخدميها عبر المنجز التكنولوجي الذي تعددت أشكاله وتدنت كلفته ليصبح في متناول الجميع وليؤدي دوره كإحدى أدوات التغيير المباشرة.

- إنما يميز وسائل الاتصال الجديدة من الإنترنت والفيسبوك هو انعدام سلطة المخبر الذي يصيغ الخبر ويصنع الصورة للتأثير على القابل ويحمله على تقلبها، فليس هناك مركزية فالمركز هنا متعدد، فكل مستخدم يمكن أن يصبح مركزا لذاته وحتى لغيره، وتعدد المراكز هذا وامتدادها أفقياً يجعل من التحكم في المعلومة والصورة من طرف سلطة مركزية أمرا صعبا. فقد لعبت هذه الوسائل الجيدة للاتصال دورا أساسيا في الثورة ضد الاستبداد نتيجة لهيكلتها الأفقية، فهي عبارة عن إعلام مضاد لإعلام السلطة[39]

فقد ولّى زمن إخفاء المعلومات عن الشعب، فأصبح في كثير من الأحيان الفرد العادي مراسلا مباشرا مجانيا عبر هاتفه الجوال، ومخرجا فوريا للخبر وناشرا له من خلال الفيسبوك أو التويتر، بدون تجميل أو إخراج فني مميّز، وتابع الشباب هذه الوسائل الجديدة ويصدّقها أكثر من القنوات الرسمية. من هنا بدأت نهاية التعتيم الإعلامي على كثير من مجريات ومخفيات الأمور الآن.

2- **الشباب العربي ودوره في التغيير:** ساهمت التحولات السياسية الكبرى التي تعرفها المنطقة العربية في بروز فاعل وفعل جديدين في عدد من البلدان العربية وهو الشباب العربي والتغيير السياسي، وقد عدت هذه الحركة كظاهرة جديدة من جهة غيابه عن الساحة السياسية، ومن جهة أخرى نظرا إلى طبيعة التنظيم والوسائل المستعملة للاحتجاج والتعبئة بحيث أصبحت الشبكات الاجتماعية، كالفيسبوك وتويتر واليوتيوب والمدونات الأدوات الأساسية لهذا الحراك.

وقد أدى الشباب الدور الأكبر في عمليات التغيير من خلال استخدامهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذراع لهم، وتكللت جهودهم بالنجاح. كما قد اكتسبت الشعوب الثقة بالنفس بسقوط حاجز الخوف الذي كان سائدا في العقود الماضية، وبات واضحا أن الشعب باستطاعته تغيير النظام الذي لا يعبر عن تطلعاته بعد نضوج الأسباب والوسائل الموضوعي والذاتية.

وقد تميز هذا الجيل الذي قاد الحراك بالجرأة والمخاطرة والسرعة والانجاز والقدرة على الحشد والتحدي والابتكار والإصرار.[40]

3- **الشباب العربي وظروف التغيير:**

- **الشباب التونسي: نتائج عكسية لسياسات القمع**، حيث اندلعت الثورة من الدعوات التونسية على مواقع التواصل الاجتماعي تويتر الذي مثل حلقة الوصل في ما بين النشطاء وبين الشارع التونسي العام[41].

- **الشباب السوري والثورة: تجاوز المعارضة التقليدية**، وقد اعتمد الشباب السوري على نقل الفيديوهات من خلال موقع اليوتيوب إلى العالم، حيث لم تكن القنوات الفضائية تستطيع دخول الأراضي السورية.

- **الشباب المصري: مواجهة النظام غير التقليدية**، وقد استخدم الشباب المصري الفيسبوك أكثر من غيره سواء في الحشد أو التواصل بين النشطاء أو في ترتيب الخطوات والشعارات، فقد كانت الصفحات الشهيرة على الفيسبوك أقوى من وزارات بأكملها، إذ أصبح لديها قدرة هائلة على الحشد لم تكن تتوافر لأي حزب أو حركة سياسية تقليدية من قبل.[42]

- **الشباب البحريني: مسار إصلاحي**، أدى الشباب البحريني من النشطاء على الفيسبوكوتويتر الدور الأكبر في تحريك الشارع، فقد اعتمد في نضاله على حركة التعاطي مع المنتديات الالكترونية والدردشة الجماعية في مناقشة أحوال المملكة وطموحات شبابها.[43]

خاتمة:من خلال ماتقدم أن ثورة المعلومات والاتصالات تلعب دورا حاسما في إحداث التحولات والتغيرات داخل المجتمعات، وفي إعادة تحديد الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخلق الديناميكية للجهات الفاعلة في إحداث عمليات الانتقال الديمقراطي، فلها أدوار مهمة في تحديد معنى السلطة والتأثير على عمليات الإصلاح السياسي، كما تسمح بالتعبئة الجماهيرية والانتقال من الافتراضي إلى الواقعي أو ما يطلق عليه بالدور الثوري في العملية الديمقراطية والسياسية، فقد أصبحت بمثابة أدوات فعالة تمنح مجالات أوسع لتنسيق وتنظيم الحركات داخل الدول، وبالتالي المساهمة في إرساء قواعد عملية للتعبئة والقيام بالإصلاحات الديمقراطية والتغيير السياسي. وقد توصلنا في خاتمة هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن ثورة المعلومات والاتصالات أصبحت حقيقة واقعة في عصرنا الحالي، وهي تفرض ذاتها على الواقع بقوة التطور التكنولوجي.

- إن الشروط المثلى لدخول عصرالمعلومات، هي ليست فقط امتلاك العنصر المادي من تكنولوجيا المعلومات–على أهميتها- وإنما توفر مناخ من الحرية ومأسسة الدولة لتأمين مناخ للإبداع العلمي، والخيال الخصب الذي يشكل أحد عناصر المعلوماتية.

- مع ثورة المعلومات والاتصالات اتسعت حقوق المواطنين بما ينعكس على الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ولم يعد بوسع الدولة الحد منها حتى لو لم تعترف رسميا بهذه الحقوق.

- بفعل الثورة الإعلامية التي تشهدها الدول بتكاثر الفضائيات يمكن أن نكثف البرامج التوعوية حول الديمقراطية وأهمية ممارسة المواطن لحقوقه وحرياته الأساسية.
- إن ثورة المعلومات والاتصالات تؤدي دورا مركزيا في إدارة عملية الحراك الديمقراطي السياسي (خاصة في المجتمعات الانتقالية كالمجتمع العربي)، وتوجيه الرأي العام بشكل سلس وفعال، ما يفسح المجال للمطالبة بالإصلاح السياسي العميق، ووضع حد لتعسف القيم التسلطية، والمساهمة في تعبئة وتجنيد المجتمع المحلي، من أجل إنتاج حكم جديدة تتوافق ومقتضيات ترسيخ الديمقراطية.

الهوامش

[1]-حازم الببلاوي،على أبواب عصر جديد، ط2، بيروت:دارالشرق،1983، ص124.

[2]-ولتر رستون، أفول السيادة، ترجمة سميرعزت نصار وجورج خوري، ط1، عمان:دار النشر والتوزيع، 1995، ص20.

[3]-علي محمد شمو،الاتصال الدولي والانترنت، دون طبعة، السعودية : دارالثقافية والنشر، دون سنة، ص 284.

[4]-محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيا المعلومات،دون طبعة، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ص18-25.

[5]-حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديث في عصر المعلومات، ط2، القاهرة:الدار العربية اللبنانية، 1997، ص 29.

[6]-محي محمد سعد، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، ط1، القاهرة: مكتبة الإشعاع، 1993، ص23.

[7]-السيد يسين،المعلوماتية وحضارة العولمة، دون سنة، القاهرة:مطبعةمصر،2001، ص5.

[8] السيد حنفي،"ثورة المعلومات بين الواقع والأسطورة"، السياسية الدولية،العدد 123، يناير 1996، ص80.

[9]فيليب بروتون، سيرج برو، ثورة الاتصال، ترجمة هالة عبد الرؤوف، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي،1993، ص219،218.

[10] محمود علم الدين،" ثورة المعلومات وسائل الاتصال..التأثيرات السياسية التكنولوجية الاتصال"،السياسة الدولية،العدد123،يناير1996، ص 102.

[11]-السيد يسين، المرجع السابق، ص 94.

[12]-عمرو الجويلي،" العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية"،السياسةالدولية،العدد 123، يناير 1996، ص89.

[13]-نبيل علي،" الثقافة العربية وعصر المعلومات"،عالم المعرفة، العدد 265 (يناير 2001)، ص349.

[14]-عصام سليمان موسى،"ثورة الاتصال وانعكاساتها على الشخصية القومية"، ندوة المجتمع المدني وتحديات القرن الحادي والعشرين، تحرير غريب سعيد أحمد،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص207.

[15]-السيد يسين، المرجع السابق، ص100.

[16]-فؤاد مرسي، "الرأسمالية تجدد نفسها"، عالم المعرفة، عدد 147، آذار 1990، ص16،15.

[17]-نبيل علي،العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد 284، نيسان 1994، ص71.

[18]-سعد غالب ياسين،"المعلومات وإدارة المعرفة. رؤية إستراتيجية عربية"، مجلة المستقبل العربي،العدد 260، 2000، ص120.

[19]-صالح جواد كاظم وعلي غالب الغاني، الأنظمة السياسية، دون طبعة، القاهرة:العاتك لصناعة الكتاب، 1990، ص20.

[20]-Albert Wealy , Democracy, Macmillan Press, London, 1999, p14.

[21]-محمد كامل الخطيب،"المجتمع المدني"، مجلة الطريق،عدد 05، نوفمبر 2001، ص8.

[22]-MichealSaward, The terms of democracy, polity press Cambridge, 1998, p8.

[23]-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دون طبعة، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1980، ص121.

[24]-بسام الطيبي،"البناء الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية"، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 75.

[25]-شوقي جلال،"اليسار العربي و سوسيولوجيا الفشل"، عالم الفكر، المجلد السادس والعشرون،العددان الثالث والرابع، يونيو1998،ص200.

[26]-إدوارد. م.بيرنو، النظريات السياسية في العالم المعاصر، ترجمة عبد الكريم أحمد، دون طبعة، بيروت: منشورات دار الآداب، 1988، ص27-29.

[27]-ناظم نواف الشمري،"إشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية"،مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 39، (2012)، ص122.

[28]-أحمد باي،مريمدندن،"حرية الرأي والتعبير في حركيات التحول الديمقراطي"،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد02،(جوان 2014)،ص43

[29]-Birch Antohnny H, the concepts and theories of democracy, London: Rutledge, 1993, pp167 -168.

[30]-بلقيس أحمد منصور،الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دون سنة، القاهرة: مكتبة دولي، 2004، ص31.

[31]-حسنين توفيق إبراهيم،النظام الدولي الجديد..قضايا وتساؤلات، ط1، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1992، ص196.

[32]-مرجع سابق، ص76.

[33]-نبيل علي،العرب وعصر المعلومات،مرجع سابق، ص272.

[34]-نبيل علي،الثقافة العربية وعصر المعلومات،مرجع سابق، ص85.

[35]-علي الدينهلال،التحولات العالمية وأثرها على مستقبل التعليم في الوطن العرب،اتحاد المعلمين العرب،جامعة الدول العربية،القاهرة، 1994،ص17.

[36]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002:خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك :البرنامج ،المكتب الإقليمي للدول العربية،2002)،ص70ومابعدها.

[37]-التقرير الاستراتيجي العربي 2000، ط1،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيةبالأهرام،2001،ص161

[38]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق،ص70 ومابعدها.

[39]-عبد الجبار أحمد عبدالله، فراسكور كيسعزيز،"دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"،مجلة العلوم السياسية ،العدد44،ص204،203.

[40]-دانا علي صالح البرزنجي،"في عمليات التغيير في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي"، قضايا سياسيا،العدد38،37،(2014)،ص239.

[41]-سونيا التميمي،"الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية،كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟"،جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة ،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013،ص39-68.

[42]-نادية إبراهيم احمد،هالة عبد الله أحمد،"دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب"، مجلة كلية الإسلامية الجامعة،العدد33، 2015،ص179

[43]-علي أحمد الديري وآخرون،"الشبكات الاجتماعية والتغيير في البحرين"،جيل الشباب في الوطن العربي ووسائلالمشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة،مرجعسابق،ص187-228.